

بيان علني - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 14/9055/2018

التاريخ: 7 سبتمبر/أيلول 2018

العراق: هناك ضرورة لإجراء تحقيقات فعّالة في حالات الوفاة التي وقعت في البصرة

دعت منظمة العفو الدولية اليوم السلطات العراقية إلى ضمان إجراء تحقيقات وافية ومستقلة وحيادية وفعالة في أعمال العنف، بما في ذلك استخدام قوات الأمن للأسلحة النارية، والتي أسفرت عن مقتل محتجين في مدينة البصرة، جنوب العراق. كما دعت المنظمة السلطات إلى تقديم المشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الحالات إلى العدالة في محاكمات عادلة.

كما حثت منظمة العفو الدولية رئيس الوزراء حيدر العبادي على توجيه تعليمات علنية إلى قوات الأمن بتجنب استخدام القوة المفرطة عند قيامها بمراقبة الاحتجاجات، والتأكيد مجدداً على أنه لن يتم التساهل مع أعمال القمع، واستخدام القوة المفرطة.

في بداية هذا الشهر، وللمرة الثانية منذ يوليو/تموز من هذا العام، تجدد اندلاع الاحتجاجات في مدينة البصرة مدفوعة بالمطالبة بتحسين الخدمات العامة، ومن بينها المياه والكهرباء، وخدمات طبية أفضل. ففي الأيام الأولى للاحتجاجات، تحول رد قوات الأمن عليها إلى عنف بشكل متزايد في تفريق المحتجين السلميين الذين لجأ عدد منهم بدورهم إلى أعمال عنف من قبيل إلقاء "القنابل الحارقة" مع تصاعد الاحتجاجات.

وأخبر شهود عيان منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع، وأطلقت النار على المحتجين، وفي بعض الحالات تعقبهم، وتعدت عليهم بالضرب أثناء فرارهم من المكان. وحتى 5 سبتمبر/أيلول، قُتل ما لا يقل عن سبعة محتجين بسبب الإفراط في استخدام القوة، ومن بينها الذخيرة الحية. وفي 6 سبتمبر/أيلول، ورد أن ثلاثة محتجين آخرين قُتلوا عندما حاول المحتجون إحراق المباني الحكومية، ومباني الأحزاب السياسية. وذكر ناشطون، تواجدوا في المكان، أن شخصاً واحداً، على الأقل، من بين هؤلاء الذين قُتلوا قد قتل في 6 سبتمبر/أيلول، حيث أطلق النار عليه من قبل حارس مسلح في مبنى لأحد الأحزاب السياسية تعرض لهجوم من قبل محتجين آخرين في ذلك الوقت. وفي وقت كتابة هذا البيان، توفي ما لا يقل عن عشرة محتجين، وفقاً للتصريحات التي أدلت بها سلطات الصحة العامة.

وفي صباح يوم 5 سبتمبر/أيلول، ادعت قيادة عمليات البصرة في وسائل الإعلام المحلية أن "مهاجمين مجهولين في سيارتين" كانوا مسؤولين عن مقتل المحتجين. لكن شاهداً تحدث إلى منظمة العفو الدولية، في 6 سبتمبر / أيلول، من مستشفى محلي في البصرة نفى ذلك، وقال: "إننا نراهم [قوات الأمن] يطلقون النار علينا. إنهم يطلقون قنابل الغاز المسيل للدموع، ويحاصروننا في الشوارع ويطلقون النار على المحتجين".

وفي 4 سبتمبر/أيلول، تصاعدت الاحتجاجات في وسط البصرة بشكل ملحوظ، عندما قام عدد من المحتجين بإضرام النار في مبنى حكومي في المساء. ووفقاً لإحدى الإفادات، فقد ردت قوات الأمن باستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية، قبل فرض حظر التجوال في حوالي الساعة 10 مساءً. ووفقاً لبيان صادر عن وسائل الإعلام من قبل سلطات الصحة المحلية في البصرة، فقد قتل خمسة محتجين، على الأقل، مساء الثلاثاء، وأصيب عدد من المحتجين وأفراد من قوات الأمن، فيما ظل بعضهم في حالة حرجة.

ووصف أحد شهود العيان المشهد في تلك الليلة إلى منظمة العفو الدولية، فقال:

"كان هناك عدد قليل من المحتجين غاضبين للغاية بسبب مكّي [أحد المحتجين قُتل في 2 سبتمبر/أيلول]. أرادوا الوصول إلى مبنى الحكومة. وكانت قوات الأمن قد قطعت الطرق، ولكن وجود عدد كبير من الناس جعل من الممكن لبعض الأشخاص التسلسل عبر الطرق الجانبية، وعندما بدأ اندلاع الحريق فتحت قوات الأمن النار، وبدأت في محاصرة الناس في الشوارع. كنا محاصرين في حي العباسية. وأراد الناس الهرب قبل أن يتم فرض حظر التجول. ولم تتمكن من التحقق من أصدقائنا المصابين في المستشفى".

وفي 2 سبتمبر/أيلول، أفاد ناشطون متواجدين على الأرض، بالإضافة إلى وسائل إعلام محلية وإقليمية، بوفاة مكّي ياسر عاشور الكعبي، من سكان الخيلية، في البصرة. وتظهر اللقطات التي تم التحقق منها من قبل منظمة العفو الدولية جثة الكعبي في المشرحة، وتبين بوضوح جرحاً في كتفه، وما يبدو أنه جروح في الصدر.

وأضاف الشاهد نفسه قائلاً:

"لا يمكننا دائماً التقاط الصور. إنهم [قوات الأمن] يطاردونك ويتعرفون عليك. حتى أنهم يطاردون الصحفيين، لا المحتجين العاديين فقط. نريد أن نلتقط مقاطع فيديو عن كيفية مطاردة الأشخاص وتعرضهم للضرب، لكننا لا نريد أن يقبض علينا ونواجه نفس المصير".

والصور التي تم فحصها وتحققت منها منظمة العفو الدولية تُظهر بوضوح جرحًا كبيرًا في رأس أحد المحتجين قتل في 4 سبتمبر/أيلول.

وفي وقت لاحق، دعا رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى إجراء تحقيقات في وفاة الكعبي، ثم دعا بعد ذلك إلى إجراء تحقيقات في أعمال العنف التي اندلعت خلال الاحتجاجات في 4 سبتمبر/أيلول. وفي بيان صدر في 5 سبتمبر/أيلول، دعا الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق السلطات العراقية إلى "تجنب استخدام القوة غير المتناسبة والمميته ضد المتظاهرين".

إن السلطات العراقية ملزمة باحترام الحق في تنظيم الاحتجاجات السلمية، وحتى لو وقعت أعمال عنف، فإنه لا يمكن استخدام سوى الحد الأدنى من القوة اللازمة للتصدي لها. وعند مراقبة الاحتجاجات، قد تلجأ قوات الأمن فقط إلى استخدام القوة لغرض مشروع، ووفقاً عندما يصبح استخدام وسائل أخرى غير فعال.

كما تشعر المنظمة بالقلق من الأساليب التي استخدمتها قوات الأمن في تفريق الاحتجاجات، وإغلاق الطرق لمنع الوصول إلى المباني الحكومية. فقد وصف شاهد محلي مثل هذا المشهد لقوات فرقة التدخل السريع وهي تستخدم الغاز المسيل للدموع، وإطلاق الذخيرة الحية على المحتجين:

"كنت موجوداً هناك، وثمة بعض الناس الذين يسعون للانتقام لأنهم فقدوا كل أمل. لقد حاولوا الدخول إلى الطريق الممنوع المؤدي مباشرة إلى مبنى المحافظة، وكانوا [المحتجون] يقذفون الحجارة، وهتفوا ضد قوات الأمن. حاول (أفراد) قوات التدخل السريع إيقافهم، ثم أطلقوا الغاز المسيل للدموع من سياراتهم الهمر علينا جميعاً. بعدها خرجوا [قوات التدخل السريع] من حوالي خمس سيارات همر، وبدأوا في ضرب الناس بالهراوات وخراطيم سميكة. وضربوا الجميع بشكل عشوائي. أخذوا حوالي عشرة أشخاص. ومن أمسكوا بهم قاموا بضربهم، ثم اقتادهم إلى السيارات. أعتقد أنهم اقتادوهم إلى مقر قيادة عمليات البصرة. فهذا هو المكان الذي يأخذون إليه جميع المحتجين".

ووصف أحد الشهود الأحداث التي وقعت خارج مبنى حكومي في 1 سبتمبر/أيلول، وكانت مشابهة لتلك التي شوهدت خلال احتجاجات يوليو/تموز:

"في حوالي الساعة 7:30 مساءً، بدأت قوات التدخل السريع بضرب المحتجين الذين كانوا يقفون خارج المبنى، ثم تراجعنا إلى الشارع التالي. وكان أفراد قوات سوات يرتدون ملابس سوداء، وبدأت قوات الأمن بإطلاق النار في الهواء، وبعض الطلقات كانت تستهدف الناس. فبدأ بعض الناس بالفرار وبدأوا [أفراد قوات سوات] يطاردوننا إلى الشارع التالي، ويمسكون بالمحتجين ويضربونهم. وأولئك الذين أمسكوا بهم تعرضوا للضرب. كان الأمر محزناً جداً لأنهم ضربوهم ضرباً مبرحاً. وبعض الناس أغمي عليهم بسبب الغاز المسيل للدموع. ونقل المصابون إلى المستشفى على أيد محتجين آخرين. ولم نرى أي سيارة إسعاف".

وفي 31 أغسطس/آب، اكتسبت الاحتجاجات الزخم للمرة الثانية منذ أوائل يوليو/تموز في محافظة البصرة الجنوبية:

"في المرة الأخيرة قمنا بالاحتجاج في شمال البصرة لأن الشباب لم يكن لديهم وظائف، وشاهدوا جميع شركات النفط هذه تأتي وتذهب دون أن تخلق فرصة عمل للسكان المحليين. والآن، نحن نحتج لأننا لا نملك مياه شرب. ومات الآلاف من الناس بسبب شرب المياه الملوثة منذ أن جاء العبادي وأعطانا وعوده الكاذبة في يوليو/تموز. نحن نشعر بالصدمة إزاء ما تريد أن تفعله قوات سوات ضدنا. ويبدو الأمر كما لو أن لديهم أوامر لقمعنا بأي وسيلة ممكنة".

ووفقاً لإفادات من شهود وصور ومقاطع فيديو تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي منذ يوم الجمعة، فقد قام المحتجون في بعض الأحيان بإضرار النيران في الإطارات وإلقاء الحجارة على قوات الأمن. وأوضح أحد المحتجين، الذين تحدثت إليه منظمة العفو الدولية:

"يقوم عدد صغير من الشباب بأعمال العنف والحرق والهجمات. فهم غاضبون، وليسوا عملاء ماجورين أو يعملون نيابة عن الأحزاب السياسية أو المليشيات. فوضع البصرة في خمسة عشر عاماً من السوء إلى الأسوأ الذي أدى إلى ذلك... فالناس، والعائلات بأكملها في أجزاء من محافظة البصرة يعانون من تلوث المياه. فهم منتشرون في المستشفيات في جميع أنحاء البصرة. ووصلت الآن إلى خارج المدينة. هذا هو السبب في خروج الناس إلى الشارع. فلم تشهد البصرة تنفيذ أي وعود من قبل السلطات".

وأضاف قائلاً: "إن ما تناقشه [السلطات] وتقرره في اجتماعاتها لا يليق ما يريده الناس في الشارع. نحن نطلب الماء للشرب، لا أن يُكذب علينا".